الاغتيال والإقصاء في تاريخ الحكم الإسلامي: مسارات التنافس على السلطة

سليم حميداني
جامعة 8 ماي 1945 قالمة –الجزائر
مخبر الدراسات القانونية البيئية
hamidani.salim@univ-guelma.dz

تاريخ الوصول: 2017/12/19 / القبول: 2019/03/06/ النشر على الخط: 2019/03/15
Received:19/12/2017/ Accepted: 06/03/2019 / Published online: 15/03/2019

ملخص

ظلّ ضعف الدول الإسلامية مقترنا بظهور النفوذ المتزايد للوزراء وقادة الجيش من أصحاب العصب والأجانب والمماليك، وأيضا من الأشخاص الذين شغلوا منصب الحجابة، ومن المبعوثين الأجانب بما لهم من امتيازات، وكل هؤلاء نجحوا في أن يكونوا الحكام الفعليين للدولة، وجرى تدريجيا عزل الخلفاء والسلاطين في قصورهم، بالتوازي مع نفوذ واضح للنساء على هؤلاء.

لجأ منظمو الانقلابات طوال التاريخ الإسلامي إلى أعمال العنف والاغتيالات، والتي كان يتبعها عمل عسكري من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل سلطة سياسية جديدة ونقل مقاليد الحكم، إلى سلطة جديدة تفتقر في البدء للشرعية، مع مخاطر فقدان الغطاء الديني الذي يوفره منصب الخليفة أو السلطان، وللتعويض عن ذلك، كان الانقلاب يتم مبررا باستعادة هيبة الدولة وتثبيت الاستقرار والأمن، والانطلاق للغزو من أجل توسيع حدود الدولة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الإسلامية–الانقلاب–الخليفة والسلطان –المماليك–الاغتيال السياسي–سقوط الدولة.

Abstract

The weakening of Islamic countries began with the emerging of ministers influence and whose they were in the post of hajib, foreign envoys, Mamluks and military leaders, that they was the de facto the real rulers, while at the same time completely isolating the Caliph or the Sultan who became a prisoner in his palace, and he was deprived of all powers ,while women too were exercised strong influence over them.

Throughout Islamic history, the organizers of the coups have resorted to violence and assassination , that would have been achieved through a military action that will lead to forming a new political authority and transfer of power from one Which controls ,to a new authority which Missing legitimacy in first, and with the risk to lose the religious cover Which provides it the post of Caliph or the Sultan, to compensate this, the coup was justified in restore state prestige and the aim of recovering stability and security, and the invade to expand the borders of the state.

Key Words: Islamic state - coup d'état - Caliph and Sultan - Mamluks - political assassination - the fall of the state.

مقدمة:

مثّل السعي لحيازة السلطة والتحكم في المجموعات البشرية فطرة إنسانية لدى القادة عبر التاريخ، حيث ارتبط -تبعا لذلك-سقوط وصعود الدول بالتنافس الشديدة على شغل رأس الدولة، أو السعي لتشكيل كيان سياسي والاندفاع به خارجا بغرض تكوين مجد إمبراطوري، وتعظيم العوائد على الدولة وصنع هيبة للحاكم فيها، ولمّا كانت السلطة علاقة اخضاع وسيطرة، فإنها استحالت أن تكون صنيعة أو ممارسة شخص واحد، واستوجبت من كل حاكم أن يتخذ من الأعوان والمساعدين ما يؤهله لبسط الملك، وإخضاع الرعية واستجلاب ما يرجى من كفاءة التدبير والتسيير، وعلى هذا الأساس كان يتم دوما تقريب من ينظر لهم كدعم وثقة وقوة من الأعوان، ولطالما تدرّج هؤلاء في مكانتهم بقدر الاحتياج لهم، أو النفوذ الذي يحوزونه، وفي الغالب لقوة السند القبلي أو العسكري أو المالي أو الديني أو المعرفي لهم، بشكل يطغى أحيانا على رأس السلطة السياسية.

إن مسألة النفوذ وتأثيره على منظومات الحكم؛ تظل في صميم امتداد وممارسة السلطة عبر كل عهود التاريخ الإسلامي، مثيرة مسائل الاعتبار الأخلاقي والثقة ومقارنات القوة والنفوذ، ومفاهيم التمرد والانقلاب، وكذا مفاهيم تفويض السلطة والاستبداد بها، والاستتار بالغطاء الديني أو شرعية الانتماء القبلي، كل ذلك محفوفا بأفعال الخيانة والغدر بالأعوان وبناة مجد الدولة، أو إخلاف عهود الولاء والانقلاب على صاحب السلطة الشرعية، وبممارسة ميكيافللية يتأصل مفهوم خطورة القريب والصديق، أكثر من خطورة البعيد والعدو الخارجي، والأخطر من ذلك؛ حين تتجاذب أعمال الإقصاء والانقلاب التبريرات الدينية، ومنظورات الضرورة والمصلحة العامة، وكل ذلك في سبيل تفسير جدلية الإبعاد والعزل من جهة والتمرد والانقلاب من جهة ثانية، ضمن علاقة رأس السلطة بالشخص الأكثر نفوذا وقدرة على استخلاص الحكم لنفسه.

ترمي هذه الورقة البحثية هي لتأصيل متلازمة النفوذ والانقلاب والاقصاء في ممارسة السلطة السياسية غبر التاريخ الإسلامي، عبر تتبع حالة صعود أفراد وقربهم من الحكام تبعا لشدة الولاء وحسن الأداء منهم، ومعاناة البعض منهم من تبعات بروز جدارتهم في حيازة السلطة الأعلى وبشكل منفرد، أو ضحية شكوك الرئيس في نواياهم، أو استباقا لاحتمال أن تدفعهم المكانة للتمرد، ومن جهة ثانية تتبع الحالات التي نجح فيها الشخص النافذ في السلطة من استغلال وضعه السلطوي في إزاحة القائد السياسي، والحلول محله أو الحكم باسمه، أو التصرف بشكل مأساوي في الفتك بذلك الحاكم وحاشيته، ومنع إمكانية عودته للسلطة، ويمتد هذا التتبع في الدراسة لمسار التصارع على حيازة السلطة من صدر الإسلام، ؛ مرورا بالعهدين الأموي والعباسي، وعصر ملوك الطوائف في الأندلس وعصر المماليك في المشرق الإسلامي، في مسعى لفهم نمط تراتب السلطة وانتقالها، والانقلاب عليها، وكذا دراسة مضامين الشرعية والانقلاب في التراث الإسلامي.

أولا- الشرعية والانقلاب في التراث الاسلامي:

تعرّض الفكر السياسي الإسلامي إلى مسألة السلطة، وشروط من يحوزها وطرق ممارستها، واستوجب في ذلك العدل والحكم بما أنزل الله، واعتبار تسيير أمور الناس أمانة يُسأل عنها الحاكم وكل من يعاونه، وأي فرد مسلم هو مسؤول، مهما تدنت درجته أو ما يحوزه من سلطة[1]، وجاء في القصص القرآني أمثلة عن حكام من الأمم السابقة، وكيف سيّروا شؤون الحكم لديهم، وأداروا السلطة وتقاسموا النفوذ والسطوة، ومثال ذلك حكم فرعون وهامان، فبالرغم من ما أوتي فرعون من سلطة دفعت به إلى اعتبار نفسه إلها يستحق العبادة والطاعة، إلا أنه احتاج إلى أعوان كان على رأسهم وزيره هامان، ومن الواضح أنه كان أكبر رجال البلاط قوة، وأشدهم نفوذا بعد فرعون نفسه، أي بمقام الرجل الثاني في الحكم، ويُستدل على ذلك أنّ القرآن الكريم ذكر اسم هامان ملاصقا وقرينا لاسم فرعون في أربع آيات من الآيات الست التي ذكر فيها هامان[2]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ**﴾[3].

إنّ هذه الآية الكريمة تشير إلى أن الاثنين كان في غيهما واستبدادهما معا، بل إنّ فرعون لم يكن بمعزل عن تأثير حاشيته، وينصاع لهم على الرغم من غطرسته واستبداده، فهو قبل أن يتخذ القرار يعود إلى تلك الحاشية المؤثرة مبررا وطالبا الدعم، وفي ذلك يرد الخطاب القرآني: ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۖ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ**﴾[4].

في مثال آخر يعطي القرآن الكريم نموذجا لاتخاذ القرار من طرف السلطة العليا، وعدم قدرة الفرد فيها أن يعمل بمعزل عن حاشيته ورجال الدولة، ومن ذلك ما ورد في حوار ملكة سبأ بشأن كتاب النبي سليمان عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿**قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ (32) قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ**﴾.[5]

([1])- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. متفق عليه.

([2])- عبد المحسن العبادي، **من الإعجاز الإلهي**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر ، ط 01، 2009)، ص216.

([3])- سورة القصص، الآية 09.

([4])- سورة غافر، الآية 26.

([5])- سورة النمل، الآيتين 32،33.

إنّه وعلى أساس التسليم بوجوب الرئاسة ووجود من يعاون الحاكم، أعطى الإسلام منهجا في الحكم قوامه ثنائية الرعية وولي الأمر، واعتبرت مسألة اختيار من يقوم على أمر المسلمين، في جوهر الاجتهاد الفقهي والاحتجاج الديني بشأن الشرعية والطاعة لولي الأمر على أساس أهلية وجدارة الاختيار، وتم تكريس دور من سمّوا أهل الحل والعقد؛ وهم جماعة تقوم بوظيفة الاختيار من بين المرشحين لرئاسة الدولة، وذلك وفقا لما تراه من توافر شروط معينة تؤهل المعني للمنصب، وعوام الناس تابعون لأهل الحلّ والعقد، فإذا تمت البيعة من أهل الحل والعقد، صار المبايَع إمامًا، وصار وليَّ أمر تجب طاعته في غير معصية الله، حيث قال الماوردي بشأن الشرعية التي تكسبها هذه الجماعة على الحاكم:

فإذا ثبت وجوب الإمامة ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها على الكفاية، وإن لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان: أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا إماما للأمة، والثاني أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة. [1]

يرفض الإسلام التمرد والعصيان من غير مبرر شرعي، ويعتبر النكث بالبيعة معيقا لصفة الاسلام، ويتوعّد من فعل ذلك، كما يشدد على مسألة الاتباع لولي الأمر، بناء على عقد البيعة، حيث يقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾. [2]

إن هذا التوجيه الرباني، يثبت مسالة أنّ السمع والطاعة واجبان لمن تولى أمور المسلمين، وهو ما يذكّر به الرسول صلى الله عليه وسلم في أكثر من موضع، ومن ذلك ما روي عن ابن عمر قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإن أُمر بمعصية فلا سمع عليه ولا طاعة. [3]

كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "**نِعم الشيء الإمارة لمن أخَذَها بحقِّها وحِلها، وبئس الشيء الإمارة لمَن أخَذها بغير حقِّها حتى تكون عليه حسرة يوم القيامة**". [4]

([1])-أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** ، تحقيق نبيل عبد الرحمن حياوي (لبنان: بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 2004)، ص05.

([2])- سورة الفتح، الآية 10.

([3])-أحمد محمود آل محمود، **البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق**، (البحرين: المنامة، دار الرازي، ط01، 2002)، ص71.

([4])-نور الدين علي الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج (5)، حديث رقم:9020، (لبنان: بيروت، دار الفكر، 1992)، ص363.

يحقن الإسلام دماء المسلمين ويعصمها عند الخلاف، ونهى عن قتال المسلمين بعضهم لبعض نهيا قاطعا، ودوما كان الأولى بذل النصح والإرشاد في الخلاف بين مجموعتين، وإزالة الشبهات التي تكون عند إحداهما، أو عند كليهما، ودعوتهما إلى النزول على حكم الله، على أنّ القتال إنما شرع عند البغي قمعا للفتنة بين المسلمين، وفي ذلك قال الله تعالى: ﴿**وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما فَإِنْ بَغَتْ إِحْداهُما عَلَى الْأُخْرى فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾ [1]

لهذا تعد فكرة الفتنة والبغي بمثابة التبرير الأساس لكثير من النزاعات بشأن السلطة وشرعية من يحكم وانقياد الناس له، وستتكرر على نحو سيء ومؤلم في التاريخ الإسلامي فكرة التوصيف بالبغي وإسقاط شرعية الحاكم على هذا النحو، وقد أنكر الخوارج على الخليفة علي بن أبي طالب قبوله بالتحكيم في الخلاف بينه وبين معاوية، وكان رأيهم أنّ معاوية ليس بصاحب حق شرعي، فهو وال بغى على الخليفة، فلما خاف الهزيمة لجأ إلى التحكيم خدعة وكيدا، وعلي حين قبل في التحكيم شكّ بحقه الشرعي في الخلافة، وبما أنه شكّ ليس له حق الخلافة، بل قد تجاوز –في رأيهم–الدين وكفر ، وكان عليه حسبهم أن يعترف ويتوب، وإلا فالخوارج أعداء له[2]، ورفعوا في ذلك شعارهم في اسقاط شرعيته المستوحى من الآية الكريمة:﴿ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** ﴾[3]

برزت في الفقه الإسلامي مواكبة لحالات التمرد، وما أطلق عليه: الفتنة بين جموع المسلمين بشأن من يحكم، وتم استهجان ذلك على أساس ضرره على الأمة، فقال ابن حزم بشأن النزاع والتمرد على السلطة القائمة:

فصحّ أنّ المنازعين في الملك والرياسة مريدون تفريق جماعة هذه الأمة، وأنهم منازعون أهل الامر أمرهم، فهم عصاة بكل ذلك، فصح أن أهل البغي عصاة في منازعتهم الامام الواجب الطاعة. [4]

في اتجاه آخر ظهرت نظرية الإمام المتغلب؛ وهو المستولي على السلطة في وقت شغور المنصب وخلوه بموت من سبقه أو نحو ذلك، أو الخارج على السلطان القائم، وتراوح الأمر بين تثبيت شرعية الحاكم المتغلب وإسقاطها، ولكن جرى التنبيه دوما إلى الآثار السلبية على الأمة جراء الاقتتال أو التعسف الذي تجره إمارة المتغلب، وفي هذا الشأن يمكن الاستعانة بما قاله الماوردي: "**فَإذا توثبوا على الْملك بِالْكَثْرَةِ واستولوا عَلَيْهِ بِالْقُوَّةِ كَانَ ملك قهر، فَإِن عدلوا مَعَ الرّعية وَسَارُوا فيهم بالسيرة الجميلة صَار ملك تَفْوِيض وَطَاعَة فرسا وثَبت، وَإِن جاروا**

([1])- سورة الحجرات، الآية 09.

([2])–مارون عبود، **أدب العرب**، (مصر: القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط01، 2013)، ص99.

([3])- سورة الأنعام، الآية 57.

([4])–أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، **الايصال في المحلي بالآثار**، ج11، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط03، 2002)، ص354.

وعسفوا فَهِيَ حولة توثب، ودولة تغلّب يبيدها الظُّلم ويزيلها الْبَغي، بعد أَن تهْلك بهم الرعايا وتخرب بهم الْبِلَاد". [1]

عبر امتداد التاريخ الاسلامي شاع السعي لترسيخ فقه شرعية التغلب، واستجلاب الطاعة بحكم سطوة الحاكم، حفظا للاستقرار ودرءً للفتنة التي قد تطول، لكن تمّ انتقاد هذا المسلك بشدة من عدد من الدارسين للتراث الإسلامي، حيث يقول عبد القادر عودة: "**ولقد قبل الفقهاء إمامة المتغلب اتقاء للفتنة وخشية للفرقة، ولكنها أدت إلى أشد الفتن وإلى تفريق الجماعة الإسلامية وإضعاف المسلمين، وهدم قواعد الإسلام، ولو علم الفقهاء –الذين أجازوا ذلك–ما سوف تؤدي إليه لما أجازوها لحظة واحدة**".[2]

لتدعيم هذا الاستخلاص، وتبيان مأساوية الحكم عن طريق الاقتتال والانقلاب واستعمال العنف لأجل حيازة الملك والرئاسة، يمكن العودة إلى ما يؤثر عن أبي مسلم النخعي الذي عاصر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، حين قال: " **رأيت رأس الحسين** (بن علي بن أبي طالب) **جيء به، فوضع في دار الإمارة بالكوفة بين يدي عبيد الله بن زياد، ثم رأيت رأس عبيد الله بن زياد قد جيء به، فوضع في ذلك الموضع بين يدي المختار**(الثقفي)، **ثم رأيت رأس المختار قد جيء به فوضع بين يدي مصعب بن الزبير، ثم رأيت رأس مصعب بن الزبير قد جيء به، فوضع في ذلك الموضع بين يدي عبد الملك.** [3]

هذا القول يشير إلى أن التراث الإسلامي يضم صفحات مأساوية بشأن الاستيلاء على السلطة بالتمرد والانقلاب، واكتساب الشرعية بالقوة المتوافرة لدى المتغلب.

إن ارتباط الولاء والخضوع من الجماعة للسلطة بالاقتناع بوجود مبرر لذلك الخضوع، إنما تأصل بمفهوم الشرعية، وسواء كان الأمر مقترنا بالشرعية الدينية أو بالتغلب، فإنّ ذلك لم يمنع من إثارة مسألة مزاحمة أصحاب هذا الحق الشرعي، والانقلاب عليهم في حال توفر فرص لنجاح هذا المسعى، ولهذا فإن التراث الإسلامي بما عرفه من تعاقب للدول والكيانات السياسية، كان تكريسا لسجال عنيف بشأن الاستحواذ على السلطة، وتفضيل ذلك قبل كل الاعتبارات بما فيها اعتبارات العائلة والدين، بل إنّ سقوط الدول وحلول أخرى محلها كان في الأساس تطويرا لمشاريع شخصية في الحكم، تبلورت لتصير مشاريع دول نقلت الطموح الشخصي لأفراد نحو الطموح الجمعي لمجموعات وشعوب وأعراق، وهو ما يُعبّر عنه مثلا في الدول التي نشأت على أطراف الدولة العباسية فيما بعد أو مهيمنة على مركز القرار في بغداد، ومعبرة عن الديلم والفرس والترك وغيرهم من الأعراق.

([1])–أبو الحسن علي الماوردي، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك**، تحقيق محيي هلال السرحان(لبنان: بيروت ، دار النهضة العربية، ط01، 1981)، ص 155.

([2])–عبد القادر عودة، **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، (لبنان: بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981) ، ص170.

([3])–محمد إبراهيم سليم ، **الحجاج بن يوسف الثقفي**، (مصر: القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط01، 2005)، ص 19.

ثانيا- مسألة الرجل النافذ في السلطة من صدر الإسلام إلى نهاية العصر العباسي:

قاد الرسول صلى الله عليه وسلم الدعوة وبلّغ الرسالة، وكان هو صاحب السلطة على اعتبار نبوته وفضله، ولم يكن لأحد من الصحابة تفكير بخلاف طاعته والاقتداء به، بل إن الخطاب القرآني كان صارما في هذا الإطار، وجعل الطاعة للرسول صلى الله عليه وسلم سبيلا لتمام الإسلام وطاعة الله، وتوّعد من يحيد عن ذلك، وذلك مصداقا لقوله تعالى:﴿**مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا**﴾[1]، وقوله أيضا: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[2].

وحين حاول مسيلمة الكذاب أحد أدعياء النبوة أن يتقوّل على الرسول صلى الله عليه وسلم في الاشتراك بالنبوة عندما قال: "...**أما بعد فإني أُشركت في الأمر معك، وإنّ لنا نصف الأرض ولقريش نصف الأرض ولكن قريشا قوم يعتدون.**

فردّ الرسول صلى الله عليه وسلم برد صارم على هذا التحرك، على أساس أنّ لا مجال للاشتراك في هذا الأمر، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم هو صاحب الحق الشرعي الموثّق قرآنيا، وجاء في كتاب له إلى مسيلمة الكذّاب: **"بسم الله الرحمن الرحيم، من محمدٍ رسول الله إلى مسيلمة الكذابِ. السلامُ على من اتبع الهُدى، أما بعدُ فإنَّ الأرض لله يُورثها من يشاء من عبادِه والعاقبة للمُتقين**"[3]

عند وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ تسابقت القبائل والبطون على أن يكون الأمر لها دون غيرها، وقد حدث خلاف يسير بين المهاجرين والأنصار بشأن الخلافة يوم السقيفة، دون أن يتطور إلى صدام مسلح ، أو عداء وفرقة بين المسلمين، وورد في المرويات أنّ المهاجرين قالوا: **منا الأمراء ومنكم الوزراء**، وقال الأنصار **بل منا أمير ومنكم أمير**، فيما لم يكن للقبائل العربية الأخرى قدرة على المطالبة بالحكم، وهي التي لم تجد لنفسها من السابقة في الإسلام ولا من القرابة للرسول ما تعتز به، وربما كان هذا أحد الأسباب التي جعل قيادات لعدد من تلك القبائل تعلن العصيان وترتد، لدرجة أن انحصر الإسلام إلى مكة والمدينة والطائف[4]، وهو ما استلزم استعمال القوة لإنهاء الردة عن الإسلام، وانتهى الأمر بانتصار الخليفة أبي بكر على المرتدين، والواقع أنّ هذا الانتصار لم يحسم بشكل نهائي مسألة الشرعية والأحقية بالحكم، وذلك حين بقي الخلاف —وإن كان مستترا–من جهة أنصار علي بن أبي طالب؛ الذين ادّعوا أحقيته بالحكم وأسبقيته في ذلك على الخلفاء الثلاثة، مستدلين فيما بعد

([1])- سورة النساء، الآية 80.

([2])- سورة الحشر، الآية 07.

([3])- محمد عادل عبد العزيز، **الإسلام والتطور السياسي في عصر النبوة والخلفاء الراشدين**، (القاهرة: دار المعارف، ط01، 2014)، ص70.

([4])- محمد جلال شرف، **نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام**، (لبنان: بيروت، دار النهضة العربية، ط01، 1982)، ص62.

على ما تم تناقله بشأن مطالبة علي بذلك، لفضله وجهاده، وبما ادّعوا أنه وصية من الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك. [1]

توضّح فترة الخلافة الراشدة سار أبو بكر؛ كيف أنّه حقق القدر الأكبر من الإجماع، ولم يتطلع أحد لمنافسته الأمر، خصوصا بعد أن قال يوم تنصيبه: " **أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم**"؛ وكان تحركه ضمن الصحابة مع بروز أكبر لعمر بن الخطاب، الذي حلّ محله بوفاته، وكان صارما مهابا، يراقب عماله أشد المراقبة، ويبطش بهم إن انحرفوا، دون أن يسمح بتعاظم سلطة أحد من الولاة، وكان المبدأ قوله: **الرعية مؤدية إلى الإمام ما أدى الإمام إلى الله، فإذا رتع الإمام رتعوا.** [2]

في خلافة عثمان بن عفان، لم يكن الخليفة الجديد في حزم الخليفة السابق، وأظهر بعض الناس نقمتهم عليه، ثم انتهى بهم الأمر إلى الثورة عليه وقتله، ولقد تم انتقاد الخليفة عثمان بشأن تولية عدد من أقربائه، وإبقائه معاوية واليا مدة طويلة، وتوسيع رقعة ولايته لتشمل كل الشام، بعدما كانت في عهد عمر مقتصرة على دمشق [3]، الأمر الذي مكّنه من ترسيخ نفوذه، والوقوف في وجه الخليفة علي بن أبي طالب مستقبلا.

تزايدت حالة الشرخ في الدولة الإسلامية بعد مقتل الخليفة عثمان، وحدثت مواجهات بين المسلمين في موقعتي الجمل وصفين بين أنصار الخليفة علي وأنصار والي الشام معاوية بن أبي سفيان، وكان الخلاف حول أخذ القصاص من قتلة عثمان، ليستقر الرأي على التحكيم بين الفرقين، وكان التحكيم اعترافا بحالة من الندية بين الخليفة ووالي الشام، وهو ما أثار حفيظة الخوارج الذين رأوا أنه لا مناص من إسقاط المتنافسين على الحكم[4]، وفي سبيل تحقيق أهدافهم في الانقلاب على السلطة القائمة، وتطبيق رؤيتهم في الحكم، عزم الخوارج على قتل علي، وكذلك عمرو بن العاص ومعاوية، باعتبار ابن العاص مهّد الأمر لمعاوية في خلافه مع علي، ثم كان سببا لنجاحه في تولي الخلافة بتجييش ولاء أهل الشام وكذا الاستحواذ على مصر.

في الفترة التي أعقبت الخلافة الراشدة وعلى زمن البيت المرواني الأموي؛ كان الحجاج بن يوسف الثقفي الرجل الثاني في منظومة الحكم، والأكثر قوة ونفوذا في سلطة بني أمية، واعتبره ابن خلدون في عداد الوزراء الذين عظمت آثارهم وعفّت على الملوك أخبارهم [5]، واعترف للحجاج بعظيم فضله على بني أمية الأمويون أنفسهم؛

([1])- يقوم هذا الاعتقاد على ما يسمى حديث الغدير، في أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد أشهد الناس، عند غدير خم -وهو عائد من حجة الوداع- أن على بن أبي طالب هو الإمام من بعده، وقال: **من كنت مولاه فعلي مولاه.**

لتتبع ما أثير بشأن الحديث، أنظر: محمد عمارة، **تيارات الفكر الإسلامي**، (القاهرة، دار الشروق، ط01، 1997)، ص ص207،208.

([2])- محمد عمارة، **معالم المنهج الإسلامي**،(القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، ط02، 2009)، ص 119.

([3])- أبو الأعلى المودودي، **الخلافة والملك**، (الجزائر، دار الشهاب، ط01 ،1988)، ص: 70.

([4])-أبو الفتح محمد الشهرستاني، **الملل والنحل**،(لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط02، 1992)، ص ص106-109.

([5])-عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق عادل بن سعد (مصر: القاهرة، الدار الذهبية ، 2006)، ص38 .

فكان الخليفة عبد الملك بن مروان يقول: **إن الحجّاج جلدة ما بين عيني**، وأوصى عبد الملك ابنه الوليد فقال له: **وأما الحجّاج فأنت أحوج إليه منه إليك**، وخطب الوليد ذات يوم فقال: **إن أمير المؤمنين عبد الملك كان يقول: إن الحجاج جلدة ما بين عيني، إلا أنّه جلدة وجهي كله.** [1]

فقد الأمويون بموت الحجّاج سنة 715م دعامة حكمهم، وسيف سطوتهم على الرعية وفي الجهاد والفتح، ولم تلبث دولتهم أن انهارت بعد أقل من عقدين من الزمن، وفيه قيل يوم موته:

اليوم يرحمنا من كان يغبطنا ** واليوم نتبع من كانوا لنا تبعًا [2]

لقد مثّل السعي للاستحواذ على السلطة والانفراد بها خاصية في نمط الحكم وممارسته طول عهود التاريخ الإسلامي، حيث تنافس الراغبون في السلطة والاستحواذ عليها، مستعملين كل الأساليب العنيفة وغير الأخلاقية في سبيل ذلك؛ وفق ثنائية القصر أو القبر، فقتل الأب ابنه؛ والأخ أخاه؛ والأم ابنها، والابن أباه؛ والصديق صديقه المقرب[3]، بل إنه لم يكن في الوارد استقامة ممارسة الحكم مع توفر شريك فيه أو مساعد يعظم شأنه مع إعجاب الناس به، أو توافر أسباب الثروة لديه، أو نفوذه على الجيش أو رجال الدين أو العامة من الناس، ولذا كان بروز مظاهر البطش والانقلاب والخيانة واردا جدا بشأن أحد الطرفين.

تبرز ظاهرة النفوذ وثنائية الرجل الأول والرجل الثاني متكررة في حالة التنافس على الحكم بشكل أوضح ابتداء من عصر بني العباس، وكانت تجلياتها المأساوية تبرز في التخوف من طموح أو احتمال صعود الرجل الثاني، واستيلائه على السلطة، فقد كان أبو سلمة الخلال أول وزير في العهد العباسي، استوزره الخليفة أبو العباس السفاح، وفوض إليه الأمور، ثم ما لبث أن قتله، حين شكّ الخليفة أنه يسعى إلى مجد شخصي[4]، ومن ذلك أيضا؛ قتل الخليفة أبي جعفر المنصور قائد جنده أبا مسلم الخرساني سنة 754م، مع أنّ الأخير كان المساهم الأبرز في حصول العباسيين على الخلافة في أول الأمر، والتمكين لها فيما بعد عبر حروبه وقوة سنده من بلاد فارس، وكان مبرر قتله، هو خوف الخليفة المنصور من امتداد نفوذه، والخروج عليه واختلاس الخلافة لنفسه[5]، كما أن نفوذ الوزير

([1])-أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **كتاب البيان والتبيين**، ج01، تحقيق عبد السلام هارون،(مصر: القاهرة، مكتبة الخانجي، ط07، 1998)، ص ص 204-207.

([2])-عمر الطباع، **مواقف في الأدب الأموي**، (لبنان: بيروت، دار القلم للنشر، ط01، 1992)، ص272.

([3])- قال عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي حين قتل أحد منافسيه وكان صديقا له قبل ذلك: **والله ما كنت أقدر أن أصبر عليه ساعة واحدة من حبي له، حتى دخل السيف بيننا ولكن الملك عقيم.**

أنظر: يوليوس فيلهوزن، **تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة (الجمهورية العربية المتحدة: القاهرة، وزارة الثقافة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط02، 1968)، ص 192.

([4])- عطية محمد عطية، **مقدمة في الحضارة العربية الإسلامية ونظمها** ،(الأردن: دار يافا للنشر والتوزيع، ط01، 2011)، ص77.

([5])- فؤاد صالح السيد ، **معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي**، تحقيق عادل بن سعد (لبنان: بيروت، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 2011)، ص 384.

جعفر بن يحي البرمكي جلب له القتل في النهاية؛ فقد كان متمكنا عند الخليفة العباسي هارون الرشيد، غالبا على أمره، وبلغ من علو المرتبة، أنه تحكّم حتى في نفقات الخليفة، وتسيير شؤون الدولة، ثم تغيّر الرشيد عليه وعلى البرامكة كلهم، فقتله وشتت مواليه-بما عرف بنكبة البرامكة سنة 803م- وقد قال ابن خلدون في ذلك: "**وإنما نكب البرامكة ما كان من استبدادهم على الدولة، واحتجابهم أموال الجباية، حتى كان الرشيد يطلب اليسير من المال فلا يصل إليه، فغلبوه على أمره، وشاركوه في سلطانه، ولم يكن له معهم تصرف في أمور ملكه.**" [1]

بانتهاء عصر قوة دولة بني العباس ؛ صار الخلفاء ضعفاء، ومتحكما في إرادتهم في فترة نفوذ القادة العسكريين الترك(861-935م)، وكان يجري عزلهم أو قتلهم، وتخرج مراسيم بالتنازل عن الحكم دون علم الخلفاء أنفسهم، ولأجل التخلص من سيطرة هؤلاء القادة، دخلت الخلافة العباسية في فترة سيطرة الأمراء (935-945م)، وابتدأ الأمر مع تقليد الخليفة الراضي أمير واسط والبصرة منصب إمارة الأمراء، وفوّض إليه تدبير شؤون الخلافة وأن يخطب له على المنابر، ومع مجيء البويهيين(945-1055م) تمت إزاحة الخليفة عن مهامه، وتسمّى أحمد بن بويه بلقب معز الدولة، واستأثر بالسلطة دون الخليفة، ولم يكن هناك داع لعزل الخليفة ما لم يظهر منه خطر، حيث تم تجريد الخلفاء من الموارد والسلطة، ويظهر ذلك مثلا من رسالة الخليفة إلى الأمير البويهي عز الدولة ابن معز الدولة، حين طلب هذا الأخير مالا بحجة الجهاد. فأجابه: "**الغزو يلزمني إذا كانت الدنيا في يدي، وإليّ تدبير الأمور والرجال، وأما الآن وليس لي منها إلا القوت القاصر عن كفائي... وهي في أيديكم، فما يلزمني غزو ولا حج، ولا شيء مما ينظر الأئمة فيه، فإن أحببتم أن أعتزل؛ اعتزلت وتركتكم والأمر كله.**[2]

في زمن البويهيين الذين تسلطوا على العباسيين؛ ارتفع شأن أرسلان البساسيري لدرجة لقب بالملك المظفر وملك الأمراء، وصار الخليفة العباسي القائم بأمر الله لا يقطع أمرًا دون مشورته، واستغل البساسيري نفوذه في الاستيلاء على بغداد، وقام بنفي الخليفة العباسي إلى الموصل وإقامة الدعوة للفاطميين ببغداد، وكان قدر الدولة العباسية أن يحلّ متحكم في الخليفة محلّ متحكم سابق، فحين قضى طغرل بك على تمرد البساسيري، وقتله سنة 1060م، وأعاد الخليفة القائم بالله لموضعه مرة أخرى، عيّنه الأخير سلطانًا، ولقّبه بملك المشرق والمغرب وزوجه

([1])- عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق، ص 21.

([2])-محمد عبد الله القدحات، "**مراسيم تولية الخلفاء وولاة عهودهم في العصر العباسي الأخير(550-656هـ/1155-1258م)**"، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، عمان، المجلد الثالث، العدد 01، أفريل 2016، ص ص 203-219.

ابنته[1]، وعادت هيمنة الرجل الثاني في الخلافة لدرجة أن السلاطين السلاجقة اتخذوا لقب ظل الله –وهو لقب درج اعتماده للخلفاء العباسيين، وبذلك حل النفوذ السلجوقي محل النفوذ البويهي، وللخروج من هذا الوضع لجأ الخلفاء العباسيون إلى الاستعانة بالدولة الخوارزمية[2]، في تكرار لظاهرة المنجد المتسلط، حتى سقطت الخلافة العباسية عام 1258م بعد الغزول المغولي آنذاك.

يمكن التطرق في التاريخ الإسلامي إلى حسابات النفوذ وأثرها على تفكير القادة السياسيين المسلمين، بما كان يحدث في الدولة الفاطمية التي عرفت كثيرا من صنوف المؤامرات والتمرد، حيث أنه وفي إطار الرغبة في إزاحة صاحب الفضل والتمكين للسلطة المنفردة، وعلى شاكلة ما فعله أبو جعفر المنصور مع أبي مسلم الخرساني، استثقل المهدي أول الخلفاء الفاطميين وطأة عبيد الله الشيعي وتحكمه وانقياد الناس له، باعتباره صاحب الدعوة وباني الدولة وقائد الجيش، فحين استقامت البلاد للمهدي، ودان له الناس، وباشر الأمور بنفسه، كفّ يد أبي عبد الله، ثم أمر بقتله سنة 910م.[3]

استمر نهج الفاطميين في الهيمنة على السلطة ، غير أنهم تدريجيا لم يستطيعوا كبح النفوذ المتزايد للوزراء، حيث كان تولي الوزير بدر الدين الجمالي السلطة في عهد الخليفة الفاطمي المستنصر بالله في 1074م، بداية عصر الوزراء الذي تميّز بتركيز السلطة في ايديهم وسحبها تماما من الخلفاء الحاكمين، وفي أواخر الدولة الفاطمية تسلط الوزراء على الخلفاء واستبدوا بالحكم دونهم، وكان مألوفاً في المرحلة الأخيرة من عمر هذه الدولة، أن يتولى الوزارة من يتمكن من التغلب على خصمه أو خصومه[4]، وإن اقتضى الأمر الاستعانة بالصليبيين، وكذلك فعل الوزير ضرغام اللخمي، والوزير شاور السعدي الذي استعان بنور الدين زنكي كطرف سني في سابقة غير معهودة في نصرة الدولة الشيعية، ثم نصرة بالصليبيين على هذا الأخير الذي أرجعه إلى الوزارة، وكل ذلك في ظل غياب تام لدور الخليفة الفاطمي آنذاك العاضد الذي لم يجد بدا من أن يراسل السلطان نور الدين زنكي، ومع الرسالة خصل من شعور نساء القصر لإثارة شعوره ونخوته، وتمت النجدة وقُتل الوزير شاور ليحل محله أحد قادة نور الدين وهو أسد الدين شيركوه، ولما مات اختار العاضد صلاحَ الدين الأيوبي وزيراً خلفا له من بين عدة مرشحين،

([1])–تغريد زعيميان، **الآراء الفلسفية عند أبي العلاء المعرى وعمر الخيام**، (مصر: القاهر، الدار الثقافية للنشر، ط01، 2003)، ص ص18،19.

([2])–فاروق عمر فوزي، **تاريخ النظم الإسلامية: دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى**، (الأردن: عمّان، دار الشروق، ط01، 2010)، ص ص59–67.

([3])–حين عزم المكلف بالقتل –وكان تلميذا لعبيد الله الشيعي– قال له الأخير: **لا تفعل!** فرد القاتل: **الذي أمرتنا بطاعته أمر بقتلك!** وفي رواية أخرى: **أمرني بقتلك من أمرت الناس بطاعته، وانخلعت له عن الملك بعد توطئته له.**

أنظر: بشير رمضان التليسي، **الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري**، (لبنان: بيروت، دار المدار الإسلامي، ط01، 2003)، ص108.

([4])– **محمد السني، الثورة وبريق الحرية**، (مصر: القاهرة، دار الأدهم للنشر والتوزيع، ط01، 2016)، ص ص78،79.

وكان اختيار العاضد لصلاح الدين –على الأرجح–نظراً لصغر سنه ، فاعتقد العاضد بأنّ صغر سن صلاح الدين وقلة خبرته مقارنة بعمّه، سوف يرغمانه على الاعتماد على موظفي الدولة الفاطمية، لكن ستثبت الأحداث قصر نظر العاضد بشأن صلاح الدين[1]، حيث أقدم الأخير على عزل الخليفة الفاطمي سنة 1171م؛ وأنهى وجود الدولة الفاطمية.

ثالثا– النافذون في السلطة زمن ملوك الطوائف والمماليك بين الانقلاب والاقصاء:

وصل الإسلام إلى الأندلس في عز مرحلة الجهاد والفتح، وبقيت الأندلس تحت حكم الأمويين بعد زوال حكمهم في المشرق، غير أنه ومع مرور الزمن تراجعت سطوة الخلفاء، لصالح من جرى تفويضهم بالحكم، فقد شهدت الدولة الأموية بالأندلس صعود دور الحاجب، وأين كان هذا الأخير يقوم بالوساطة بين الخليفة ووزرائه، ثم أخذت سلطته في الاتساع، حتى أصبح أرفع الوزراء شأنا، وصار يسمى بذي الوزارتين، الذي يشرف على الشؤون المدنية والعسكرية، ولما ولي الحجابة المنصور محمد بن أبي عامر (932-1002م) تمكّن من أن يهيمن على أمور الأندلس كاملة؛ وابتدأ ذلك بالتقرب من أم الخليفة الجارية صبح التي استقدمته، وكان لها النفوذ في التعيين والإشراف على شؤون الدولة، لكنه تمكن من السيطرة عليها وعزلها، ثم حجر على ابنها الخليفة الأموي المؤيد هشام الثاني (976-1009م)، وأقصى منافسيه تباعا، لينجح في تأسيس ما عرف بالدولة العامرية بالأندلس[2]، ورغم استبداده بالسلطة فإن المنصور ظل محتفظاً بلقب الحاجب قرابة الثلاثة عقود، كما خلفه أبناؤه الذين احتفظوا باللقب ذاته إلى سنة 1008م.

احتفظ ملوك الطوائف بالأندلس بلقب الحاجب رغم تلقبهم بألقاب الخلافة، وكثيرا ما صار لقب الحاجب في عصرهم، يعني صاحب السلطان الأول في الدولة، وتصعيدا للحاجب والوزير الذي يكون ندا لصاحب السلطان الشرعي، واشتهرت ثنائية ملك اشبيلية المعتمد بن عباد، ووزيره وقائد جنده ابن عمار الذي كان مهيمنا على قرار المملكة مفاوضا باسمها، بل وصلت به السطوة أن جعل ابن الملك رهينة عند خصوم المملكة من المسيحيين في أحد حروبه؛ دون أن يعلم الملك بذلك، واضطر الأخير إلى دفع فدية لتحريره، ومع تزايد نفوذ ابن عمار واستهتاره بدأ المعتمد يتشكّك به، ومما يؤثر أنه أسرّ لابن عمار ذلك مرة، وهو خارج في حملة عسكرية:

([1])–هيثم الكسواني، **الفاطميون والصليبيون: مودة حتى الأيام الأخيرة** ، مقال بتاريخ: 2009/10/10، اطلع عليه بتاريخ2017/04/09، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4230

([2])– وليد فكري، **المنصور بن أبي عامر...الرجل الذي أنقذ الدولة ثم أسقطها!**، جريدة العربي الجديد، 2015/06/15، اطلع عليه بتاريخ:2017/07/01، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://goo.gl/otjLjJ

سر إلى خيرة الله ولا تظنَّ أني مخدوع، فأجاب ابن عمَّار لثقته بعدم قدرة المعتمد على التخلِّي عنه: **لستَ بمخدوعٍ ولكنك مضطَّر**[1]، ثم ازدادت الشكوك بابن عمَّارٍ مع تماديه في إعلاء نفسه وتجاهله أوامر ملكه، وصولا إلى التمرد؛ لينتهي به الأمر إلى الهزيمة ثم القتل. [2]

كاستخلاص لمسار الأحداث طيلة هذه القرون السابقة، وارتباطها بمسألة اقصاء الحكام لمن يرونه تهديدا من أعوانهم، أو تغلب المسؤول الثاني في الحكم على صاحب الأمر، يمكن القول أنّ ذلك ساهم في تفكك وحدة المسلمين، وزيادة الحروب فيما بينهم، وتشجيع حالة التمرد، وحصر الحكم في الأهل والعشيرة، وتراجع دور المكون العربي في السيطرة على شؤون الحكم.

لقد طفت مجددا في زمن المماليك وبعد انهيار دولة بني العباس، ظاهرة التنافس بين الحاكم والقائد الأدنى منه، ويجدر هنا تبيان أن الاعتماد على الرقيق في كتائب الجيش يرجع الى المرحلة العباسية، وكان هؤلاء بالأخص من الترك، لأنهم اشتهروا بقوتهم الجسدية ومهارتهم في فنون القتال، ثم انتقلوا من كونهم جنودا في الجيش، إلى أن يصيروا قادةً وأمراءً، وأن يشتهروا بمؤامراتهم في قلب الحكم، ويعدّ العصر المملوكي الأكثر تدبيرا لأعمال التمرد والانقلابات وقتل الحكام، ولقد تجسّد ذلك مبكرا مع بداية حكمهم، حيث تخلص السلطان المعز أيبك من قائد الجند وزعيم المماليك البحرية فارس الدين أقطاي مخافة أن ينقلب عليه، وسرعان ما قُتل السلطان أيبك بمؤامرة دبرتها زوجته شجر الدر سنة 1257م، وتولى ابنه المنصور نور الدين علي السلطنة، أين كان الحاكم المتنفذ هو الأمير سيف الدين قطز، الذي تولى الحكم فعليا بعد مدة قصيرة [3]، مزيحا السلطان عن العرش، ويتكرر الصراع مجددا بين ثنائي السلطة المملوكية السلطان الملك المظفر قطز وقائد الجند ركن الدين بيبرس البندقداري، حيث أنّه ورغم اشتراكهما في هزيمة المغول سنة 1260م في معركة عين جالوت، إلا أنهما سعيا لإزاحة بعضهما، وكان قطز قد أرسل بيبرس لاستعادة حلب ووعده بتوليته عليها، وحين نجح بيبرس في ذلك وحرّر حلب، استناب قطز عليها غيره، وكان ذلك سبب تعاظم العداء بين القائدين، ومقتل السلطان قطز، وتولي بيبرس الحكم مكانه. [4]

([1])- عبد الرحمن الفاسي، "**ذيل وتعقيب حول قضية المعتمد بن عبّاد**"، مجلة المناهل، ع 10،وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المغرب، نوفمبر، 1977، ص ص332-366 .

([2])-أراد ابن عمار استعطاف المعتمد قائلا :**عثرتُ فأقِل، وزللتُ فاصفَح**، فأجابه المعتمد: **هيهات، إنَّها عثرةٌ لا تُقَال**، وزجَّ به في سجن إشبيلية، ثم قتله بيده.

أنظر: علي أدهم، **المعتمد بن عبَّاد**، (مصر: القاهرة الإدارة العامة للثقافة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط01 ،2000)، ص ص174-178.

([3])-عصام محمد شبارو، **السلاطين في المشرق العربي ومعالم دورهم السياسي والحضاري: المماليك**(1250-1517م)، (لبنان: بيروت، دار النهضة العربية، ط01، 1994)، ص ص13،14.

([4])-سامي عبد الله المغلوث، **أطلس تاريخ العسكر المملوكي**، (السعودية: الرياض، مكتبة العبيكان للنشر، ط01، 2013)، ص50.

تكررت حالة الإقصاء عن السلطة للحاكم الشرعي زمن المماليك، وذلك مع مساعد بيبرس الأمير قلاوون الذي كان جدا للسلطان السعيد محمد بركة خان بن بيبرس من ناحية أمه، لكنه انقلب عليه وبايع أخاه العادل بدر الدين سلامش بالسلطنة وهو ابن سبع سنين، فصار وصيا عليه؛ ثم عزله وانفرد بالحكم، وتلّقب بلقب المنصور، وحين حلّ محله ابنه الأشرف خليل سنة 1290م كان أول عمل قام به هو التخلص من نائب السلطنة حسام الدين طرنطاي، وقام الناصر محمد بن قلاوون بإلغاء منصب نائب السلطنة لمنع الانقلاب عليه[1]، وتحيلنا هذه التفاصيل إلى حقيقة أنّ العصر المملوكي كان قائما على تدبير المؤامرات والاغتيالات، والرغبة في الانفراد بالعرش، ولو كان ذلك على حساب علاقات الانتماء والولاء والقرابة.

نظرا لأن المماليك اشتركوا في كونهم ضحايا لعمليات الاختطاف حين كانوا أطفالا، وفي أنهم تشاركوا ظروف ذلك الاختطاف ثم التنشئة والتدريب والولاء لسادتهم، فإنهم من هذا المنطلق قد كونوا بينهم علاقات من التقارب والتضامن والحاجة إلى تبادل الدعم بينهم، كيف لا وقد نجحوا في إرساء نظام للحكم قام على أساس ما أتيح لهم من قوة ونفوذ، ويورد التاريخ نماذجا عدة من هذا الاحتياج والتساند، وفي الآن ذاته تضارب العواطف بين الاطمئنان المطلق أو التوجس الشديد، كحالة لطالما ظهرت من الحكام المماليك إزاء المقربين منهم ، بما يعبر عن الجانب النفسي لما سيعرف في أدبيات ذلك العصر بعلاقة الرجل الأول في السلطة بالرجل الثاني فيها، سواء كان الأخير وزيرا أو قائد جند أو ولي عهد أو صديق طفولة، أو صاحب صلة رحم، كما أن تجسد صفة الرجل الثاني في واحد من هؤلاء، ونظير ما تيسر له من السلطة، وحازه من الصلاحيات والثقة، غالبا ما ينتهي به الأمر إلى التمرد والانقلاب على من يوصف في التراث الإسلامي والثقافة الشعبية بوليّ النعمة، فإما يتحقق النجاح في ذلك، من خلال إزاحة صاحب الأمر في الحكم، وفي حالات أخرى تهميشه والحكم باسمه، أو القضاء عليه وعلى أعوانه، أو يكون مصير منفذ التمرد الفشل، فتتم ملاحقته هو وأعوانه بالقتل والتنكيل.

خاتمة

يمكن في ختام هذ الورقة بشأن تموضع الأطراف النافذة في الحكم عبر التاريخ الاسلامي، ومصيرهم بين الانقلاب الذي قد يقومون به، أو الاقصاء الذي قد يتعرضون له، الوقوف على جملة استخلاصات:

– الشخصنة الشديدة للمؤسسات ونظم الحكم عبر التاريخ الإسلامي والعربي الحديث، واختصار النزاعات في إرادة طرفين، تؤول مصائر الدول وسياساتها إلى نتيجة الحسم بينهما.

– دموية الحسم في التنازع على السلطة، وذلك وفق ثنائية القصر أو القبر، مع حالة من البذل المالي الشديد في شراء الولاءات واستسهال شن الحروب وعدم المبالاة بتكاليفها، يضاف إلى ذلك تواتر سنة الغدر بمن يقدم

([1])–عصام محمد شبارو، مرجع سابق، ص ص26؛30.

المساعدة في الوصول إلى السلطة، وقد صار هذا تقليدا متبعا عبر التاريخ الاسلامي، يؤطره المثل العربي: جزاء سنمار.

– السعي للتغطية على أعمال الانقلاب ببذل العطاء ومنح الامتيازات كعرفان أو كترضية، وأحيانا الانخراط في إنجازات كبرى تصنع هيبة ومكانة للقائد الجديد ونظامه، وفي حالات أخرى القيام بتوجيه الأنظار إلى أعمال عسكرية غرضها التوسع والفتح.

– استغلال العاطفة الدينية لدى المجتمعات العربية بإظهار التدين، والاهتمام برجال الدين والمؤسسات الدينية بعد الانقلاب، والمضي في البذل بإنشاء وتوسيع الأماكن الدينية، على غرار ترميم وبناء المساجد والمقامات الدينية.

– التحول من النجدة والمساعدة إزاء خطر داخلي أو خارجي إلى السيطرة بالحكم، وإزاحة الحاكم الشرعي.

– جرى اقتباس أساليب التخلص من مهددي السلطة المنفردة والمطلقة، اقتباسا زمانيا لتجارب ماضية، أو مضاهاة لتجارب معاصرة لسالك الانقلاب.

– يمكن ملاحظة أن محاولة هيمنة الطرف المدني على شؤون المؤسسة العسكرية في التاريخ الإسلامي، أو الإطاحة برأس تلك المؤسسة أو أعوانه، كانت دوما تصطدم بمعارضة بقية قادة الجيش، بما يثير الفعل التضامني بينهم للتحرك المشترك والانقلاب على الحاكم، وعلى هذا الأساس كان من المعتاد جدا أن تعود المؤسسة العسكرية للحكم، وتقصي الرئاسة المدنية.

–كانت دوما هناك ظروف مناسبة لحدوث الانقلاب يجري استغلالها بسرعة، والحسم في القضاء على رأس السلطة وأعوانه، وكان كل تأخير يعني فشلا للانقلاب ووبالا على منفذيه وداعميه، وتم تفسير تلك الظروف بالصدفة أو الفرصة، وفي الأدبيات الداعمة للانقلاب في التراث الإسلامي بالعون الإلهي والتوفيق الرباني.

– تمت ملاحظة أن دور النساء في دائرة الحكم، لم يغب أثره في التمكين لحالة الانفراد بالسلطة، أو الدفع للانقلاب على الحاكم الشرعي، وتم الوقوف على حقيقة أنّ كلهن كن جواري استحكم نفوذهن في السلطة، من الخيزران في أول العصر العباسي إلى تركان خاتون زوجة سلطان السلاجقة ملك شاه، وست الملك زمن الخليفة الفاطمي العاضد، وشجرة الدر زوجة الصالح أيوب والمعز أيبك بعده، وكثيرات هن أولئك النسوة المتحكمات في دواليب السلطة عبر التاريخ الإسلامي.

تطرح ظاهرة الطرف المتنفذ في السلطة ما يعرف بمأساة الرجل الأول والثاني عبر التاريخ الإسلامي والعربي الحديث، كعنوان لسجال أعمق بشأن مسألة الشرعية وتغييب الاختيار الشعبي، كما أن هذه المأساة تنزل بثقلها لاستجلاب الدعم الخارجي، والتفريط في موارد الأمة، وإذا كانت الأندلس قد ضاعت على هذا النحو، فإن الواقع العربي المهوس بفوبيا الانقلاب والتمرد وما يتبعهما من قمع وانتقام، قد أثّر على طبيعة المجتمعات العربية، من حيث ترسيخ قيم الخيانة والعنف والوحشية السادية، والاستخفاف بالعهود والقوانين، ومازال يعطي صورة سلبية إزاء التوقعات بإمكانية بناء دولة المؤسسات بدل دولة الأشخاص.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

(1)-ابن حزم الأندلسي(أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد)، **الايصال في المحلي بالآثار**، ج11، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط03، 2002).

(2)-ابن خلدون(عبد الرحمن)، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق عادل بن سعد (مصر: القاهرة، الدار الذهبية ، 2006).

(3)-أدهم(علي)، **المعتمد بن عبَّاد**، (مصر: القاهرة الإدارة العامة للثقافة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط01 ،2000)

(4)-آل طويرش(موسى محمد)، **القائد السياسي في التاريخ المعاصر: دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها**، (سوريا: دمشق، دار صفحات للدراسات والنشر، ط01، 2011).

(5)- آل محمود(أحمد محمود)، **البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق**، (البحرين: المنامة، دار الرازي، ط01، 2002).

(6)-التليسي(بشير رمضان)، **الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري**، (لبنان: بيروت، دار المدار الإسلامي، ط01، 2003).

(7)-الجاحظ(أبو عثمان عمرو بن بحر)، **كتاب البيان والتبيين**، ج01، تحقيق عبد السلام هارون،(مصر: القاهرة، مكتبة الخانجي، ط07، 1998).

(8)- السني(محمد)، **الثورة وبريق الحرية**، (مصر: القاهرة، دار الأدهم للنشر والتوزيع، ط01، 2016).

(9)- السيد(فؤاد صالح) ، **معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والإسلامي**، تحقيق عادل بن سعد (لبنان: بيروت، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 2011).

(10)- الشهرستاني(أبو الفتح محمد)، **الملل والنحل**،(لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ط02، 1992).

(11)- الطباع(عمر)، **مواقف في الأدب الأموي**، (لبنان: بيروت، دار القلم للنشر، ط01، 1992).

(12)- العبادي(عبد المحسن)، **من الإعجاز الإلهي**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر ، ط 01، 2009).

(13)- الماوردي (أبو الحسن)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** ، تحقيق نبيل عبد الرحمن حياوي (لبنان: بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، 2004).

(14)- الماوردي(أبو الحسن علي)، **تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك**، تحقيق محيي هلال السرحان(لبنان: بيروت ، دار النهضة العربية، ط01، 1981).

(15)- المغلوث(سامي عبد الله)، **أطلس تاريخ العسكر المملوكي**، (السعودية: الرياض، مكتبة العبيكان للنشر، ط01، 2013).

(16)- المودودي(أبو الأعلى)، **الخلافة والملك**، (الجزائر، دار الشهاب، ط01 ،1988).

(17)- الهيثمي(نور الدين علي)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج (5)، حديث رقم:9020، (لبنان: بيروت، دار الفكر، 1992).

(18)- زرتوقة(صلاح سالم)، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية:1950-1985**، (مصر: القاهرة، مكتبة مدبولي، ط01، 1992)، ص32.

(19)- زعيميان(تغريد)، **الآراء الفلسفية عند أبى العلاء المعرى وعمر الخيام**، (مصر: القاهر، الدار الثقافية للنشر، ط01، 2003).

(20)- سليم(محمد إبراهيم) ، **الحجاج بن يوسف الثقفي**، (مصر: القاهرة، دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط01، 2005).

(21)- شبارو(عصام محمد)، **السلاطين في المشرق العربي ومعالم دورهم السياسي والحضاري: المماليك**(1250-1517م)، (لبنان: بيروت، دار النهضة العربية، ط01، 1994).

(22)- شرف(محمد جلال)، **نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام**، (لبنان: بيروت، دار النهضة العربية، ط01، 1982).

(23)- عطية(عطية محمد)، **مقدمة في الحضارة العربية الإسلامية ونظمها** ،(الأردن: دار يافا للنشر والتوزيع، ط01، 2011).

(24)- عمارة(محمد)، **تيارات الفكر الإسلامي**، (القاهرة، دار الشروق، ط01، 1997).

(25)- عمارة(محمد)، **معالم المنهج الإسلامي**،(القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، ط02، 2009).

(26)- عودة (عبد القادر)، **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، (لبنان: بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981).

(27)- فوزي(فاروق عمر)، **تاريخ النظم الإسلامية: دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى**، (الأردن: عمّان، دار الشروق، ط01، 2010).

(28)- فيلهوزن (يوليوس)، **تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة الجمهورية (العربية المتحدة: القاهرة، وزارة الثقافة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط02، 1968).

ج-الدوريات

(1)-الفاسي(عبد الرحمن)، "**ذيل وتعقيب حول قضية المعتمد بن عبّاد**"، مجلة المناهل، ع 10،وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المغرب، نوفمبر، 1977، ص ص332-366 .

(2)- القدحات(محمد عبد الله)، "**مراسيم تولية الخلفاء وولاة عهودهم في العصر العباسي الأخير(550-656هـ/1155-1258م)**"، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، عمان، المجلد الثالث، العدد 01، أفريل 2016، ص ص 203-219.

د- مواقع الانترنت

(1)-هيثم الكسواني، **الفاطميون والصليبيون: مودة حتى الأيام الأخيرة** ، مقال بتاريخ: 2009/10/10، اطلع عليه بتاريخ2017/04/09، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4230

(2)- فكري(وليد)، **المنصور بن أبي عامر...الرجل الذي أنقذ الدولة ثم أسقطها!**، جريدة العربي الجديد، 2015/06/15، اطلع عليه بتاريخ:2017/07/01، متوفر على الرابط:
https://goo.gl/otjLjJ

الهوامش